



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

مذكرة رقم: ٣٧٣٥/١٥٩

تاريخ: ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٠

حقوق الولوج إلى الأنظمة الخاصة بوزارة المالية -  
مديرية المالية العامة

في إطار حماية الأنظمة والمعلومات والسماح فقط لمن هم مخولون بالدخول إليها، يطلب من جميع الوحدات الإدارية التقيد بالآتي:

١. يطلب من المركز الإلكتروني وفي مهلة أسبوع طباعة نماذج عن الشاشات والتقارير المتوفرة ضمن الأنظمة المعمول بها في وزارة المالية وذلك لكل نظام على حدة.
٢. ترسل النماذج المذكورة في البند ١- أعلاه إلى الوحدات المعنية بحسب الأصول الإدارية وذلك لتحديد أسماء الموظفين المخولين استعمالها ومستوى حقوق الولوج المطلوبة لكل منهم.
٣. يطلب من جميع الوحدات تحديد حقوق الولوج للموظفين لديهم وإرسالها إلى المركز الإلكتروني بحسب الأصول وفي مهلة أسبوعين من تاريخ صدور هذه المذكرة.
٤. يقوم المركز الإلكتروني بإعطاء كل إدارة حق الاطلاع على أسماء الأشخاص الذين لهم حق الولوج إلى الأنظمة التابعة لها.
٥. عند انتهاء أي موظف من مهامه أو عند تغيير طبيعة عمله يطلب من الإدارة المعنية إعلام المركز الإلكتروني بذلك بحسب الأصول الإدارية من أجل تعديل أو حجب حقوق الولوج المعطاة له على الأنظمة التي كان مخولا الولوج إليها من ضمن مهامه المنتهية الصلاحية.

٦. يقوم المسؤولون التقنيون عن الأنظمة المختلفة في المركز الإلكتروني بإعطاء حقوق الولوج المرسله خطيا من الوحدات المعنية. كما يطلب منهم حفظ الكتب المتعلقة بحقوق الولوج التي ترد إلى المركز الإلكتروني وأرشفتها إلكترونيا تحت طائلة المسؤولية.
٧. أن مسؤولية الحفاظ على كلمة السر الخاصة بكل من له حق الولوج إلى الأنظمة تبقى على عاتق صاحب العلاقة ويتحمل المسؤولية المباشرة عن أي سوء استعمال لها حتى ولو أتى تبرير البوح بها تحت عنوان تسهيل العمل وانجاز المهام المطلوبة.
٨. يقتضي التقيد بمضمون هذه المذكرة تحت طائلة المسؤولية المسلكية المنصوص عليها في نظام الموظفين والأنظمة النافذة.

مضرة صدر الخالد العام

وزير المالية

ريا حفار

